... التحليل المكاني لنمو سكان محافظة المثنى للمدة ١٩٧٧-٢٠١٢

التحليل المكاني لنمو سكان محافظة المثنى للمدة ١٩٧٧-٢٠١٢

أ.م.د حسين عليوي ناصر الزيادي
جامعة ذي قار - كلية الآداب - قسم الجغرافية

عبد الجليل عبد الوهاب عبد الرزاق
طالب ماجستير- جامعة ذي قار - كلية الآداب - قسم الجغرافية

أوروك للعلوم الإنسانية المجلد : ٧ – العدد : ٢ -٢٠١٤ -
ص٢٥١-٢٧٤

الملخص

يهدف البحث إلى معرفة معدلات النمو السكاني في محافظة المثنى والعوامل التي أدت إلى تباينه زمانا ومكان للمدة(١٩٧٧-٢٠١٢)، افترض البحث أن معدلات النمو السكاني في محافظة المثنى تتباين خلال مدة الدراسة، وتباينها مكانيا على مستوى الاقضية والنواحي، بسبب مؤثرات مباشرة، أما منهج البحث فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لقياس معدلات النمو السكاني واتجاهاته المستقبلية مستندا على البيانات التي وفرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وانتهت الدراسة إلى تباين نمو سكان المحافظة زمانا ومكانا على مستوى الاقضية والوحدات الإدارية.

المقدمة

يتصف المجتمع السكاني بطبيعة داينمية بسبب الحركة المستمرة التي ينتج عنها التزايد أو التناقص[١]، حيث يطلق اسم (النمو) على الزيادة أو النقصان بحجم السكان خلال مدة زمنية معينة، ويكون النمو موجبا إذا كانت هناك زيادة عددية في حجم السكان خلال الفترات المتعاقبة والعكس صحيح في حالة كون النمو سالبا،وان نمو السكان (Population

Grown)الموجب أو السالب مصدره ثلاث متغيرات هي المواليد والوفيات والهجرة، ويحدث التغير الفجائي في حجم السكان غالبا بفعل المتغير الثالث كون المتغيرين الأول والثاني أكثر ثباتا واستقرارا، وتختلف معدلات النمو السكاني(*)بين الدول والأقاليم وداخل الدولة الواحدة تبعا لاختلاف المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية والسياسية، لان النمو السكاني يعد انعكاسا طبيعيا لمجموعة من المتغيرات ذات الصلة الوثيقة بالخصوبة.

ويهدف البحث إلى بيان معدلات النمو السكاني لمحافظة المثنى والمؤثرات التي أدت إلى تباينها خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٢)، وقد افترض البحث (Hypotheses of Research) أن معدلات النمو السكاني في محافظة المثنى تتباين خلال المراحل الزمنية وكذلك تباينها مكانيا على مستوى الأقضية والنواحي، بسبب مؤثرات مباشرة أثرت على نمو السكان في المحافظة، أما منهج البحث (of Approach Research) فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لقياس معدلات النمو السكاني واتجاهاتها المستقبلية.

اعتمد البحث على البيانات والإحصاءات التي وفرتها التعدادات السكانية، التي تحتل أهمية خاصة لدى الباحثين في جغرافية السكان والمخططين، لان التعداد السكاني هو المنبع الرئيس الذي يمكن الاطمئنان والركون إلى صحته، واقتصر البحث في مراحله على ثلاثة تعدادات للسكان هي التعداد العام للسكان للأعوام(١٩٩٧،١٩٧٧،١٩٨٧)، فضلا عن تقديرات السكان لعام (٢٠١٢) والصادرة من الجهات الرسمية المتمثلة بوزارة التخطيط العراقية.

اقتضت الضرورة العلمية تقسيم البحث إلى مبحثين تسبقها المقدمة ، تضمن المبحث الأول نمو سكان محافظة المثنى خلال المراحل الزمنية التي حددها التعداد السكاني للأعوام المذكورة وتقديرات السكان عام (٢٠١٢) ، فيما تناول المبحث الثاني الآفاق المستقبلية لنمو سكان المحافظة، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي تمخض عنها البحث ، والمقترحات التي يرى فيها الباحث الحلول المنطقية لبعض السلبيات التي افرزها واقع تباين معدلات النمو السكاني في المحافظة والآفاق المستقبلية، ثم قائمة بالمراجع ومصادر الإحصاءات والبيانات التي تم الاستعانة بها خلال البحث.

ومن اجل رسم صورة متكاملة يمكن من خلالها بيان معدلات النمو السكاني على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر وبخاصة تلك التي لم

تظهر في نتائج التعداد العام للسكان لعامي (١٩٨٧ ، ١٩٩٧) كما هو الحال في نواحي السوير والدراجي وبصية، عمد الباحث إلى اقتصاص عدد السكان في الوحدات الإدارية المذكورة من عدد سكان الأقضية التابعة لها، ومن ثم استخراج معدلات النمو السكاني للنواحي المذكورة ، إذ اقتضت الضرورة العلمية الرجوع إلى تعداد (١٩٧٧) والاعتماد على التوزيع العددي والبيئي لسكان المحافظة في التعداد المذكور والتعدادات التي أعقبته.

منطقة الدراسة

تعددت الآراء التاريخية في أصل تسمية السماوة، إذ عرفت في المعاجم اللغوية على أنها الأرض المستوية التي لا حجر فيها[٢]، وقيل أن السماوة ارض قليلة العرض طويلة[٣]، ويبدو أن للتسمية جذور سومرية ارتبطت بموضوع اللاهوت السومري وانتقلت بمفهومها اللغوي إلى اللهجات السامية التي كانت سائدة في بادية السماوة إبان بناء معبد (أي – أنا) الكبير في الوركاء حيث ترجمت لفظة (أنا) أو (أنو) إلى لفظة (سموي) السامية التي تعني (رب السماء)[٤]، ولعل تسمية السماوة مشتقة من اسم لمدينة أسست قبل الإسلام في موضع السماوة الحالي تدعى (أوليس) إذ كانت مقر لتجمع الجيوش التي تحارب الفرس ومحطة استراحتهم[٥]، غير أن أكثر الآراء شيوعا رجحت نشوء السماوة إلى ما بعد احتلال العثمانيين للعراق عام (١٥٣٤) إذ أصبحت السماوة قلعة حكومية تجاورها قرية صغيرة على الجانب الأيمن لشط العطشان أطلق عليها اسم (العزاب) - لتواجد الجنود العثمانيين بدون عوائلهم في تلك المنطقة - وبمرور الزمن توسعت تلك القرية فصارت مدينة عرفت بطبيعتها القبلية التي غلبت على مركز المدينة، قبل أن تخضع لسيطرة الصفويين عام (١٦٢٣)[٦]، وبعد زوال حكم الصفويين تناوبت الزعامات المحلية والحكومة العثمانية على إدارة السماوة.

الموقع والمساحة

تمثل محافظة المثنى الحدود المكانية للدراسة التي تقع جغرافيا في الجزء الجنوبي الغربي من العراق وتشترك مع المملكة العربية السعودية بحدود جغرافية دولية وإدارية تمثل الحدود الجنوبية للمحافظة، ولها حدود إدارية مع أربع محافظات هي محافظة القادسية من الشمال والشمال الغربي، محافظة النجف من الغرب، محافظة ذي قار من الشرق والشمال

الشرقي وأخيرا محافظة البصرة من الشرق ، كما توضحه الخريطة (١)، وتقع مكانيا بين دائرتي عرض (٠٥َ ٢٩° و ٤٢َ ٣١°) شمالا وبين قوسي طول (٥٠َ ٤٣° و ٣٢َ ٤٦°) شرقا، وتشغل المحافظة الجزء الجنوبي من منطقة الفرات الأوسط التي تشمل محافظة المثنى وكل من محافظة (بابل، النجف، كربلاء، القادسية)، وتضم منطقة الدراسة أربعة أقضية تتبعها مجموعة من النواحي التي تميزت بتباين كبير في مساحتها كما يتبين من جدول(١).

تبلغ مساحة محافظة المثنى (٥١٧٤٠ كم٢)[٧] فهي بذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة مقارنة بمساحات المحافظات الأخرى في العراق، لتشكل نسبة (١١,٩%) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢ كم٢) بضمنها مساحة المياه الإقليمية البالغة (٩٢٤كم٢)[٨]، ويطل السهل الرسوبي بطرفه الجنوبي الغربي على محافظة المثنى والمتمثلة بسهل نهر الفرات الذي تبلغ مساحته داخل حدود منطقة الدراسة (٤٨٠٥ كم٢) أي ما يعادل (٩,٣%) من مساحة المحافظة، بينما تمتد الهضبة الغربية على مساحة (٤٦٩٣٥ كم٢) داخل حدود المحافظة لتشكل نسبة (٩٠,٧%) من إجمالي مساحتها[٩].

التغيرات الإدارية لمنطقة الدراسة

شهدت منطقة الدراسة حالها في ذلك حال الكثير من محافظات العراق جملة من التغيرات الإدارية خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، إذ كانت السماوة قضاء تابع للواء الحلة[١٠]، ثم قضاء تابع للواء الديوانية حتى عام (١٩٢١)، إذ الحق القضاء بلواء المنتفك (محافظة ذي قار حاليا)، ثم أعيد بعدها إلى لواء الحلة[١١]، واستمر قضاء السماوة هكذا متنقلا بين الألوية المذكورة حتى استقر في تعداد (١٩٤٧) كقضاء تابع إلى لواء الديوانية وكان يضم مركز قضاء السماوة وثلاث نواحي هي الخناق والرميثة والخضر[١٢].

خريطة (١)
موقع محافظة المثنى من العراق

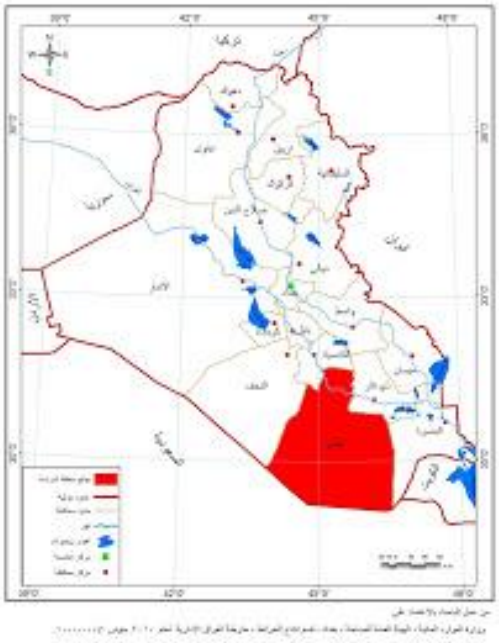

جدول (١)

مساحات الاقضية والنواحي في محافظة المثنى

الوحدة الإدارية	المساحة / كم٢
م. ق. السماوة	٦٨٠
ناحية السوير	٢٦١
مجموع قضاء السماوة	٩٤١
م. ق. الرميثة	١٠٦
ناحية المجد	١٤٥
ناحية الوركاء	٩٧٨
ناحية النجمي	٦٥٤
ناحية الهلال	٣٢١
مجموع قضاء الرميثة	٢٢٠٤
م. ق. السلمان	٢٢٣٩٦
ناحية بصية	٢٤٥٣٢
مجموع قضاء السلمان	٤٦٩٢٨
م. ق. الخضر	١٢٦٠
ناحية الدراجي	٤٠٧
مجموع قضاء الخضر	١٦٦٧

مجموع المحافظة	٥١٧٤٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٠-٢٠١١، جدول (٥/١)، ص١٨.

وفي عام (١٩٥٧) ظلت السماوة قضاء تابع للواء الديوانية تتبعها نفس الوحدات الإدارية السابقة[١٣]، وفي تعداد (١٩٦٥) - الذي أجريَّ قبل موعده بعامين لاعتبارات خاصة بالحكومة[١٤] - أضيفت ناحية الوركاء إلى قضاء السماوة الذي ظل تابعا إلى لواء الديوانية، واستبدال قضاء البادية الجنوبية بقضاء السلمان الذي تتبع له إداريا كل من ناحية بصية وناحية الشبكة[١٥]، وفي عام (١٩٦٩) صدر قرار بتحويل القضاء إلى لواء ثم تلاه قرار أخر بتحويل اللواء إلى محافظة في (١٩٦٩/١٠/١)[١٦].

أما في تعداد عام (١٩٧٧) فقد كانت محافظة المثنى تضم أربعة أقضية يتبعها عدد من النواحي هي قضاء السماوة الذي ضم مركز قضاء السماوة وناحية السوير، قضاء الرميثة الذي ضم مركز قضاء الرميثة وعدد من النواحي هي الوركاء والمجد وألنجمي والهلال، قضاء السلمان وضم مركز قضاء السلمان وناحية بصية، وأخيرا قضاء الخضر الذي ضم مركز القضاء وناحية الدراجي. وتم خلاله أيضا فصل ناحية الشبكة من قضاء السلمان وضمها إلى محافظة النجف[١٧].

أما في تعداد عام (١٩٨٧) فلم تظهر إحصاءات ناحية السوير وناحية الدراجي وكذلك ناحية بصية، إذ دُمِجت مع مراكز أقضيتها.

أما في تعداد عام (١٩٩٧) فقد ظهرت إحصاءات ناحية بصية، في حين ظلت إحصاءات ناحيتي السوير والدراجي ضمن مراكز أقضيتها (١٩٩٧).

أما في عام (١٩٩٩) فقد أعيدت كل من ناحية السوير كوحدة إدارية تابعة لقضاء السماوة وناحية الدراجي التابعة لقضاء الخضر[١٨]، ولم يجرِ أيَّ تغير إداري بعد عام (١٩٩٩).

المبحث الأول : معدلات النمو السكاني في محافظة المثنى

يمكن تتبع معطيات الجدول (٢) والشكل (١) الذي يسلط الضوء على حجم السكان في محافظة المثنى والعراق ومعدل نموهم السنوي، ففي تعداد (١٩٨٧) بلغ عدد سكان المحافظة (٣١٥٨١٦) نسمة بتغير مطلق بلغ (١٠٠١٧٩) نسمة عما كان عليه في تعداد(١٩٧٧) وبمعدل نمو (٣,٩%)

للمدة (١٩٧٧-١٩٨٧) وهو اكبر من معدله في العراق الذي بلغ (٣,١%)، ولعل السبب في ارتفاع معدل النمو يعود إلى الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة من المحافظات الحدودية إبان الحرب العراقية الإيرانية، إذ استقبلت محافظة المثنى هجرة وافدة خلال تلك المدة كان أكبرها من محافظة البصرة التي بلغت (١٩١٤٤) نسمة[١٩]، وفي تعداد (١٩٩٧) بلغ التغير المطلق في حجم سكان محافظة المثنى (١٢١٠٠٩) نسمة عما كان عليه في تعداد (١٩٨٧) بينما انخفض معدل النمو إلى (٣,٣%) خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٧) مقارنة بالمدة السابقة، لكنه بقيَّ اكبر من معدله في العراق والبالغ (٣,٠%)، وان سبب انخفاض معدل النمو للمدة المذكورة يعود إلى الهجرة المغادرة من المحافظة وعودة السكان إلى أماكنهم بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وظـــروف الحـــصار الاقتصـــادي

جدول (٢)

أعداد سكان محافظة المثنى والعراق ومعدل النمو السنوي للمدة (١٩٧٧ – ٢٠١٢)

السنة	سكان محافظة المثنى/ نسمة	التغير المطلق/ نسمة	معدل النمو السنوي%	سكان العراق / نسمة	التغير المطلق/ نسمة	معدل النمو السنوي%
١٩٧٧ -	٢١٥٦٣٧	-	-	١٢٠٠٠٤٩٧	-	-
١٩٨٧ -	٣١٥٨١٦	١٠٠١٧٩	٣,٩	١٦٣٣٥١٩٩	٤٣٣٤٧٠٢	٣,١
١٩٩٧ -	٤٣٦٨٢٥	١٢١٠٠٩	٣,٣	٢٢٠٤٦٢٤٤	٥٧١١٠٤٥	٣,٠
٢٠١٢	٧٣٥٩١٠	٢٩٩٠٨٥	٣,٥	٣٤٢٠٧٢٤٨	١٢١٦١٠٠٤	٣,٠
١٩٧٧-٢٠١٢	-	٥٢٠٢٧٣	٣,٦	-	٢٢٢٠٦٧٥١	٣,٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، ١٩٧٧، جدول (٢٢)، ص٢٣.
- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان، ١٩٨٧، جدول (٢٢)، ص٧٥.
- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان ١٩٩٧، جدول (٢٢)، ص٧٦.
- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى، ١٩٩٧، جدول (٢٢)، ص١٦٦-١٦٧.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٢.

شكل (١)
معدل النمو السنوي لسكان محافظة المثنى والعراق للمدة (١٩٧٧–٢٠١٢)
المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٢).

الجائر الذي رافق حرب الخليج عام (١٩٩١) الأمر الذي دفع بإعداد كبير من السكان للهجرة مع عوائلهم إلى خارج العراق بحثا عن العمل، إذ بلغ صافي الهجرة لمحافظة المثنى خلال المدة المذكورة (- ٩٢١٢)[٢٠]، وفي تقديرات عام (٢٠١٢) بلغ التغير المطلق بحجم سكان محافظة المثنى (٢٩٩٠٨٥) نسمة عما كان عليه في تعداد (١٩٩٧) وبمعدل نمو (٣,٥%) للمدة (١٩٩٧-٢٠١٢) وهو اكبر من معدل نمو سكان العراق الذي بلغ (٣,٠%) خلال المدة المذكورة.
يلاحظ من الجدول (٣) والشكل (٢) تباين معدل النمو السنوي في أقضية محافظة المثنى خلال مدة الدراسة، ففي خلال المدة (١٩٧٧-١٩٨٧) تراوح معدل النمو السنوي بين (٢,١%) كأقل معدل نمو وظهر في قضاء الخضر و(٤,٨%) كأعلى معدل نمو وظهر في قضاء السماوة ، بمدى بلغ (٢,٧ %) ،أما خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٧)فقد تراوح معدل النمو بين (-١,٢%) في قضاء السلمان كأصغر معدل نمو و(٥,٨%) في قضاء الخضر كأكبر معدل نمو بمدى بلغ (٧%) ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اختلاف الخصائص الطبيعية والبشرية بين القضائيين المذكورين الأمر الذي جعل من قضاء السلمان منطقة طاردة للسكان، إذ تناقص عدد سكانه خلال المدة المذكورة على العكس من قضاء الخضر الذي تزايد حجم سكانه بشكل ملحوظ خلال المدة ذاتها.
أما خلال المدة (١٩٩٧-٢٠١٢) فقد تقلّص المدى بين أصغر واكبر معدل نمو فبلغ (٤,٧%) حصل قضاء السلمان خلالها على اصغر معدل نمو (-١%) وتمثل معدل النمو الأكبر في قضاء الرميثة (٣,٧%)، وسبب ذلك يعود إلى الزيادة الطبيعية للسكان والناتجة من الفرق بين الولادات والوفيات، وعامل الهجرة الذي بدا تأثيره واضحا في قضاء السلمان الذي تقلص حجم سكانه عام (٢٠١٢) إلى أن بلغ (١٠٠٣٨) نسمة، وان تناقص

عدد سكان قضاء السلمان خلال المدتين المذكورتين جعل معدل نمو سكانه يظهر بالإشارة السالبة.
يلاحظ من مقارنة معدل النمو السنوي على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر وكما توضحه الخرائط (٢ ،٣ ، ٤) انه خلال المدة (١٩٧٧-١٩٨٧) بلغ أدنى معدل نمو سنوي (-٠,٣%) وظهر في ناحية النجمي التي تناقص عدد سكانها خلال تلك المدة، بينما بلغ أعلى معدل نمو(٥,٤%) وظهر في مركز قضاء الرميثة، إذ بلغ المدى بين أعلى وأدنى معدل نمو(٥,٧ %) الذي شغلتها لوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة،أما خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٧) فقد بلغ أدنى معدل نمو (-٩,٦%) وظهر في ناحية بصية حيث تناقص عدد سكانها خلال تلك

جدول (٣)
معدل النمو السنوي لسكان الوحدات الإدارية في محافظة المثنى للمدة(١٩٧٧ – ٢٠١٢)

الوحدة الإدارية	عدد السكان (نسمة)				١٩٧٧– ١٩٨٧ %	١٩٨٧– ١٩٩٧ %	١٩٩٧- ٢٠١٢ %
	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠١٢			
م .ق. السماوة	٧٦٤١٨	١٢٦٠٨٨	١٥٩٣٦٣	٢٦٧١٢٦	٥,١	٢,٤	٣,٥
ناحية السوير	١٢٤٨٥	١٥٥٤٥	٢٣٣٧٧	٤٤٥٢٤	٢,٢	٤,٢	٤,٤
مجموع قضاء السماوة	٨٨٩٠٣	١٤١٦٣٣	١٨٢٧٤٠	٣١١٦٥٠	٤,٨	٢,٦	٣,٦
م .ق.الرميثة	٢٩١٧٩	٤٩٥٣٨	٦٨٨٨٧	١٠٩٣٤٥	٥,٤	٣,٤	٣,١
ناحية المجد	١١٥٤٢	١٥٧٧٩	٢٤١٧٣	٤٠٧٢٢	٣,٢	٤,٤	٣,٥
ناحية الوركاء	٢٥٧١٧	٣٧٥٦٥	٥٢١٩٨	٩٢٣٧٠	٣,٩	٣,٣	٣,٩
ناحية ألنجمي	١٣٤٢٢	١٣٠٣١	١٩٧٢٢	٣٣١٢١	-٠,٣	٤,٢	٣,٥
ناحية الهلال	٩٥٣٧	١٠٥٢٠	١٦٥٠٣	٣٧٣١٠	١	٤,٦	٥,٦
مجموع قضاء الرميثة	٨٩٣٩٧	١٢٦٤٣٣	١٨١٤٨٣	٣١٢٨٦٨	٣,٥	٣,٧	٣,٧
م .ق. السلمان	٤٧٢٩	٦٦٦٨	٩٢٥١	٩٠٢٥	٣,٥	٣,٣	-٠,٢
ناحية بصية	٤٤٢٧	٦٤٩٩	٢٣٧٤	١٠١٣	٣,٩	-٩,٦	-٥,٥
مجموع قضاء السلمان	٩١٥٦	١٣١٦٧	١١٦٢٥	١٠٠٣٨	٣,٧	-١,٢	-١
م .ق.الخضر	٢٠٣٦٢	٢٦٣١٤	٤٤٧١٩	٨٣٤٧١	٢,٦	٥,٤	٤,٢
ناحية الدراجي	٧٨١٩	٨٢٦٩	١٦٢٥٨	١٧٨٨٣	٠,٦	٧	٠,٦
مجموع قضاء الخضر	٢٨١٨١	٣٤٥٨٣	٦٠٩٧٧	١٠١٣٥٤	٢,١	٥,٨	٣,٤
مجموع المحافظة	٢١٥٦٣٧	٣١٥٨١٦	٤٣٦٨٢٥	٧٣٥٩١٠			

المصدر : حسابات الباحث بالاعتماد على :

- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، ١٩٧٧، جدول (٢٢)، ص٢٣.
- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى، ١٩٨٧، جدول (٢٢)، ص٧٥ .
- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى، ١٩٩٧، جدول (٢٢)، ص١٦٦-١٦٧ .
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٢.

شكل (٢)

معدل النمو السنوي لسكان أقضية محافظة المثنى للمدة (١٩٧٧-٢٠١٢)

%

المصدر: الباحث بالاعتماد على:-

بيانات الجدول (٣).

المدة،بينما ازداد عدد سكان مركز قضاء الخضر حتى بلغ معدل النمو فيه (٥,٤%)،إذ بلغ المدى بين المعدلين المذكورين (١٥ %) شغلته بقية معدلات النمو السنوي لسكان الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة.

أما خلال المدة (١٩٩٧-٢٠١٢) فقد بلغ المدى بين أعلى وأدنى معدل نمو لسكان منطقة الدراسة(١١,١ %) ، تمثل ناحية بصية ادنى معدل نمو(-٥,٥%) إذ تقلص حجم سكانها خلال المدة المذكورة، بسبب الهجرة المغادرة نحو المناطق الأخرى في المحافظة بحثا عن فرص عمل أفضل وبخاصة بعد عام (٢٠٠٣)، بينما بلغ اعلى معدل نمو (٥,٦%) في ناحية الهلال ذات الأرض الزراعية الخصبة ووفرة الموارد المائية السطحية، في حين حصلت بقية الوحدات الإدارية في المحافظة على معدلات نمو تراوحت بين المعدلين المذكورين.

خريطة (٢)

معدل النمو السنوي لسكان محافظة المثنى للمدة (١٩٧٧ – ١٩٨٧)

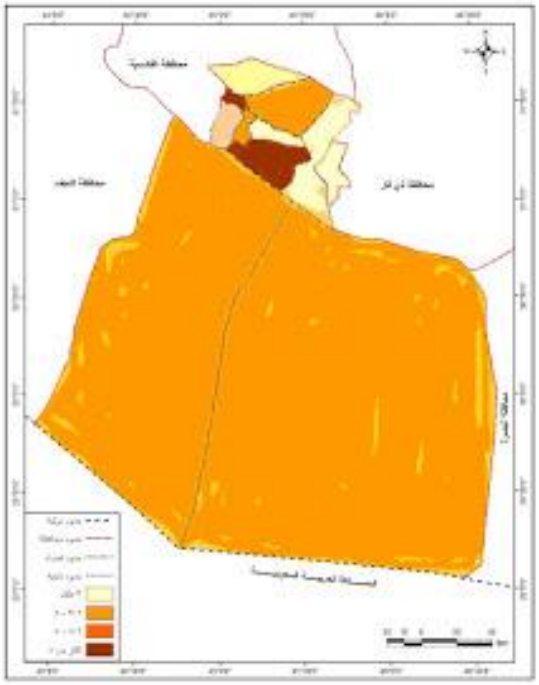

المصدر : الباحث بالاعتماد على :-
بيانات الجدول (٣).

خريطة (٣)
معدل النمو السنويلسكان محافظة المثنى للمدة (١٩٨٧ – ١٩٩٧)

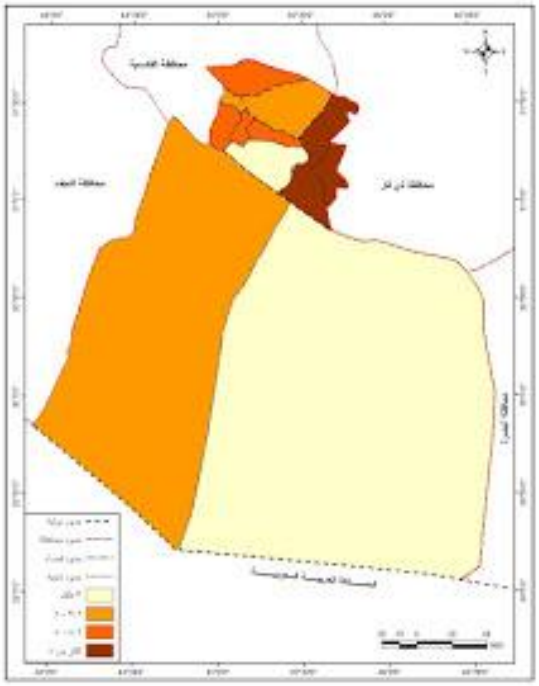

المصدر : الباحث بالاعتماد على :-

بيانات الجدول (٣).

خريطة (٤)

معدل النمو السنوي لسكان محافظة المثنى للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١٢)

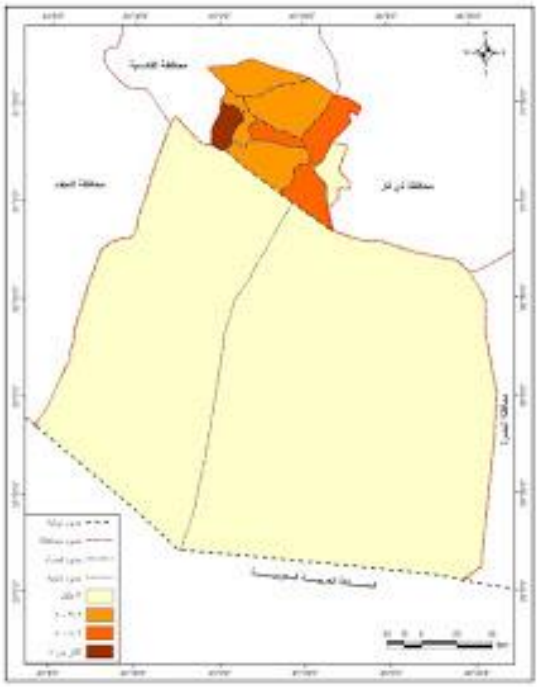

المصدر : الباحث بالاعتماد على :-

بيانات الجدول (٣).

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لنمو سكان محافظة المثنى

لم تعد الجغرافية ذلك العلم الذي يهتم بوصف الظواهر وصفا سطحيا بعيدا عن التحليل والتفسير بل أصبحت تتماشى والتطور العلمي الحديث المعتمد على التحليل واستنباط الأساليب والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وترفض أن تكون بعيدة عن المشاغل الكبرى للإنسان وذلك لما تمتاز به الجغرافيا من قدرة على التأقلم مع مختلف العلوم[٢١]، ويقصد بالآفاق المستقبلية لحجم السكان التنبؤ بالتغيرات المرتقبة للظاهرة السكانية لمراحل زمنية قادمة، ويقصد بالتنبؤ (Prediction) استنتاج التغيرات المرتقبة للظاهرة في مراحل مستقبلية متفاوتة ويقسم التنبؤ إلى تنبؤ بسيط يعتمد على الملاحظة المباشرة والتنبؤ التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات[٢٢]، وقد اهتمت جغرافية السكان بتحديد مؤشرات التغير السكاني الذي أصبح الشغل الشاغل للباحثين، بل أمست من المستلزمات التي لا غنى عنها، لما لها من أهمية بالغة في التخطيط والتنمية والدراسات البيئية والاقتصادية.

إن معرفة الآفاق المستقبلية وما سيكون عليه حجم السكان المستقبلي في أية منطقة يخضع لعوامل عدة غاية في التشابك والتعقيد، منها المتغيرات الديموغرافية المتمثلة بالولادات والوفيات والهجرة، ومعرفة تركيب سكان تلك المنطقة ومعرفة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في نمو سكانها، ومما لا شك فيه إن هذه العوامل عرضة للتغيّر ودخول عنصر المفاجئة، لذا فليس من اليسير التنبؤ بما ستكون عليه تلك العوامل مستقبلا.

دأب الباحثون للتنبؤ بمستقبل حجم السكان[**]على اتخاذ ثلاثة احتمالات لذلك، الاحتمال المرتفع والمعتدل والمنخفض، ولكون معدل النمو السنوي للسكان في منطقة الدراسة قد اتسم بالتذبذب خلال المدة (١٩٧٧- ٢٠١٢) لذا اقترح الباحث أن يأخذ معدل النمو السنوي لسكان المحافظة خلال المدة المذكورة الذي بلغ (٣,٦%) كاحتمال أول، ومعدل نمو سكان العراق خلال المدة المذكورة الذي بلغ (٣,٠%) احتمالا ثانيا، أما الاحتمال الثالث فهو ما اتخذته الدائرة الرسمية المتمثلة بوزارة التخطيط العراقية كتقديرات لسكان العراق.

يلاحظ من الجدول (٤) والشكل (٣)، وبافتراض استمرار نمو سكان محافظة المثنى بالمعدل السنوي نفسه لآخر سنة في تقديرات الباحث (٣,٦ ، ٣,٠)% للاحتمالين الأول والثاني على الترتيب،والاحتمال الثالث وهو ما ورد في تقديرات الجهات الرسمية، فانه يمكن تقدير عدد سكان المحافظة عام (٢٠٢٠) بنحو(٩٧٦٥٧٠، ٩٣٢٢٢٧، ٨٨٢٢٠٣) نسمة للاحتمالات الثلاثة على الترتيب، وفي عام (٢٠٢٥) بنحو (١١٦٥٤٧٣ ، ١٠٨٠٧٠٧ ، ٩٨٥١٢٩) نسمة للاحتمالات الثلاثة على الترتيب، أي انه قد يتجاوز عدد سكان محافظة المثنى المليون نسمة عام (٢٠٢٥) تبعا لمعدل نمو السنوي الذي اعتمده الباحث في الاحتمالين الأول والثاني. وتشير الاحتمالات الثلاثة إلى انه قد يصل عدد سكان المحافظة إلى أكثر من مليون نسمة عام (٢٠٣٠) الذي ظهرت فيه تقديرات السكان (١٣٩٠٩١٦ ، ١٢٥٢٨٣٦ ، ١٠٩٣٩٣٧) نسمة للاحتمالات الثلاثة على الترتيب.

جدول(٤)

تقديرات سكان محافظة المثنى للمدة (٢٠١٣ - ٢٠٣٠) وفق ثلاث احتمالات

السنة	الاحتمال الأول	الاحتمال الثاني	الاحتمال الثالث	السنة	الاحتمال الأول	الاحتمال الثاني	الاحتمال الثالث

	%٣,٦	%٣,٠	الرسمي		%٣,٤	%٣,١	الرسمي
٢٠١٣	٧٦٢٤٠٣	٧٥٧٩٨٧	٧٥٣٠٢٤	٢٠٢٢	١٠٤٨١٤٩	٩٨٩٠٠٠	٩٢٢٥٢٦
٢٠١٤	٧٨٩٨٥٠	٧٨٠٧٢٦	٧٧٠٤٧٧	٢٠٢٣	١٠٨٥٨٨٢	١٠١٨٦٧٠	٩٤٣١٣٢
٢٠١٥	٨١٨٢٨٥	٨٠٤١٤٨	٧٨٨٢٥٩	٢٠٢٤	١١٢٤٩٧٤	١٠٤٩٢٣٠	٩٦٤٠٠١
٢٠١٦	٨٤٧٧٤٣	٨٢٨٢٧٢	٨٠٦٣٧٧	٢٠٢٥	١١٦٥٤٧٣	١٠٨٠٧٠٧	٩٨٥١٢٩
٢٠١٧	٨٧٨٢٦٢	٨٥٣١٢٠	٨٢٤٨٣٧	٢٠٢٦	١٢٠٧٤٣٠	١١١٣١٢٨	١٠٠٦٤٩٩
٢٠١٨	٩٠٩٨٧٩	٨٧٨٧١٤	٨٤٣٦٣٢	٢٠٢٧	١٢٥٠٨٩٨	١١٤٦٥٢٢	١٠٢٨٠٨٧
٢٠١٩	٩٤٢٦٣٥	٩٠٥٠٧٥	٨٦٢٧٥٧	٢٠٢٨	١٢٩٥٩٣٠	١١٨٠٩١٨	١٠٤٩٨٦٧
٢٠٢٠	٩٧٦٥٧٠	٩٣٢٢٢٧	٨٨٢٢٠٣	٢٠٢٩	١٣٤٢٥٨٣	١٢١٦٣٤٦	١٠٧١٨١١
٢٠٢١	١٠١١٧٢٧	٩٦٠١٩٤	٩٠٢٢٠٩	٢٠٣٠	١٣٩٠٩١٦	١٢٥٢٨٣٦	١٠٩٣٩٣٧

المصدر : حسابات الباحث بالاعتماد على : -
الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٢.

شكل (٣)
تقديرات سكان محافظة المثنى للمدة (٢٠١٣ - ٢٠٣٠) وفق ثلاث احتمالات

المصدر : الباحث بالاعتماد على
بيانات الجدول (٤).

الخاتمة

الاستنتاجات

١- انخفض معدل النمو السنوي لسكان محافظة المثنى خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٧) فبلغ (٣,٣%) بعد أن سجل (٣,٩%) خلال المدة (١٩٧٧-١٩٨٧)، ثم عاود وارتفع خلال المدة (١٩٩٧-٢٠١٢) إلى (٣,٥%) بسبب الزيادة الطبيعية وتيارات الهجرة.

٢- شهدت معدلات النمو السكاني على مستوى أقضية محافظة المثنى تباينا كبيراً، في خلال المدة (١٩٧٧-١٩٨٧) فسجل قضاء السماوة (٤,٨%) الذي مثل الحد الأعلى لمعدل النمو السنوي على مستوى الاقضية، في حين سجل قضاء الخضر (٢,١%) الذي مثل الحد الادنى لمعدل النمو خلال المدة نفسها، أما خلال المدة(١٩٨٧-١٩٩٧) فقد سجل قضاء السلمان أدنى قيمة لمعدل النمو السكاني بلغت (-١,٢%) بسبب تناقص عدد سكانه خلال المدة المذكورة، بينما سجلت اعلى قيمة لمعدل نمو السكان (٥,٨%) وظهرت في قضاء الخضر، أما خلال المدة (١٩٩٧-٢٠١٢) فقد سجلت

أدناها (-١%) في قضاء السلمان بينما ظهرت أعلاها في قضاء الرميثة فبلغت (٣,٧%).

٣- سجلت معدلات النمو السكاني على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر تباينا ملحوظا خلال المدة (١٩٧٧-١٩٨٧) فبلغت ادناها في ناحية النجمي وبإشارة سالبة، إذ سجلت (-٠,٣%) بينما ظهرت أعلاها في مركز قضاء الرميثة فسجلت (٥,٤%)، أما خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٧)فبلغت أدناها (-٩,٦%) وظهرت في ناحية بصية التي تناقص عدد سكانها خلال المدة المذكورة، بينما بلغت أكبرها (٥,٤%) وظهرت في مركز قضاء الخضر، أما خلال المدة (١٩٩٧-٢٠١٢) فقد بلغت ادني قيمة لمعدلات النمو السكاني (-٥,٥%) وتمثلت بناحية بصية بينما تمثلت القيمة الأكبر في ناحية الهلال فبلغت (٥,٦%)،ويعود سبب تباين معدلات النمو إلى الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة.

٤- قد يتجاوز عدد سكان محافظة المثنى المليون نسمة عام (٢٠٢٥) بحسب تقديرات الباحث للاحتمالين الأول والثاني لمعدلات النمو السكاني، بينما تشير الاحتمالات الثلاثة لمعدلات النمو السكاني إلى أن عدد سكان المحافظة قد يتجاوز المليون نسمة عام (٢٠٣٠).

الاقتراحات

١- ضرورة توزيع مشاريع التنمية على مجمل الوحدات الإدارية للمحافظة بغية تحقيق العدالة في توزيع السكان، والحد من تركزهم في مناطق معينة وتناقصهم عددهم في مناطق أخرى .

٢- العمل على تقليل الفارق بين الوحدات الإدارية للمحافظة فيما يخص المشاريع الخدمية وطرق النقل التي تعد عامل جذب للسكان.

٣- العمل على تفعيل تنظيم الأسرة وهذا يؤدي إلى إيجاد أنماط مستقرة للنمو السكاني .

الهوامش والمصادر

١- عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان ، جامعة البصرة، ١٩٨٦،ص٤٣.

(*) هناك عدة طرائق لحسابه منها طريقة معدل النمو المركب التي تم اعتمادها من قبل الباحث، وهي الطريقة التي اعتمدتها الدائرة السكانية للأمم المتحدة والصيغة الإحصائية لها هي :

حيث R معدل النمو السنوي .

P1 عدد السكان في التعداد اللاحق .

P0 عدد السكان في التعداد السابق .

t عدد السنوات بين التعدادين.

المصدر : U.N, Demographic year book 1984,Issue New yourk,1986 , P.53 .,

٢- شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ط١، القاهرة، ١٩٠٦، ص١٠٢.
٣- أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج٣، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٩، ص٤١.
٤- طه باقر ،تاريخ العراق القديم، ج٢، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد، ١٩٨٠، ص١١.
٥- عبد الرضا ألنجمي، السماوة تاريخ ورجال، ج١، ط، شركة السعدون ، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٥.
٦- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٤، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد، ١٩٥٦، ص٨٢.
٧- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٠-٢٠١١، جدول ١/١، ص٦.
٨- عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق إطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧.
٩- علي صاحب طالب، " الخصائص الجغرافية في محافظات الفرات الأوسط وعلاقتها المكانية في التخصص الزراعي "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٤٤)، ٢٠٠٠، ص ٧٠.
١٠- محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩ – ١٨٧٢، مطبعة جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد،١٩٨١، ص١٠٣.
١١- علي إبراهيم محمد مصطفى ال مصطفى الظفيري، السماوة ١٩٢١-١٩٤٥ م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ١١-١٣.
١٢- الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، إحصاءات السكان، ١٩٤٧.
١٣- الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، إحصاءات السكان، ١٩٥٧.

١٤- أحمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢، ص١١.
١٥- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، ١٩٦٥.
١٦- خالد فهد محسن السرحان، محافظة المثنى، دراسة في جغرافية السكان من ١٩٤٧ – ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ .
١٧- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان، ١٩٧٧، جدول (٢٢) ، ص ٢٣.
١٨- وزارة الداخلية، المديرية العامة للتخطيط العمراني (بيانات غير منشورة)، العدد س ٢٣،٥٨٨/١٢/١٩٩٩.
١٩- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان١٩٨٧، محافظة المثنى، جدول٢٤، ص٨٢-٨٣.
٢٠- جمهورية العراق ، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان١٩٩٧، محافظة المثنى، جدول ٢٤، ص٦٣-٦٤.
٢١- حسين عليوي ناصر الزيادي،" التحليل الجغرافي لمشكلة الحوثيين في اليمن"، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد (١٣)، ٢٠١١، ص٣٣١.
٢٢- حسين عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان في مناطق اهوار جنوب العراق للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧)، مجلة آداب ذي قار، كلية الآداب، جامعة ذي قار، المجلد (٣)، العدد (٩)، نيسان ٢٠١٣، ص٢٦٥.

(**)استخرج حجم السكان المستقبلي من قبل الباحث باستخدام المعادلة الآتية.

$$Pn = Po\ (1+R)^n$$

حيث أن :

Pn = سنة الهدف .

Po = التعداد السابق (أخر تعداد) (بالنسبة لمحافظة المثنى تقديرات السكان) .

R = معدل النمو السنوي .

n = عدد السنوات بين آخر تعداد وسنة الهدف (بالنسبة لتقديرات محافظة المثنى = سنة واحدة).

المصدر : عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج١، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٠٤.

ABSTRACT

The research aims at knowing the population growth rates at Muthanna province as well as the factors that led to this time and spatial variation throughout the period (1977-2012).

The research assumes that the population growth rates at Muthanna province vary during the period in which the study is conducted in addition to the variation at the level of districts and suburbs due to direct effects.

As for the research methodology ,the research has adopted the analytical statistical approach for measuring the population growth rates and the future parameters for this growth depending on the data provided by the Iraqi Ministry of Planning .

The study has arrived at the conclusion that there has been a time and space variation at the districts, suburbs and administrative units